

رشق لجنة نيابية داخل ثانوية بأسفي بالحجارة

خبر الأسبوع

تعرضت لجنة موفدة من النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بأسفي، إلى ثانوية القدس التأهيلية، يوم الخميس الماضي، إلى الرشق بالحجارة، وتعرضت السيارة التي كانت على متنها إلى خسائر مادية، حسب ما نقلته مصادر مطلعة جدا، عاينت الحادث. وأضافت مصادر الصباح أن العشرات من تلاميذ المؤسسة تجمعوا بالقرب من إدارة الثانوية، ورددوا شعارات تدنّ تعاطي النيابة الإقليمية لوزارة التربية مع العديد من ملفات المؤسسة، قبل أن يعمد التلاميذ إلى رشق أعضاء اللجنة، الذين لم تخلّف إصابتهم أبة خطيرة، في وقت سجلت خسائر مادية همت، بالأساس، السيارة التي كانوا على متنها. وكانت اللجنة المذكورة حلت بالمؤسسة، من أجل تسليم المهام بين المدير السابق محمد الصديقي والمدير الحالي عبد المجيد فريد. إلى ذلك، خرج العشرات من تلاميذ الثانوية نفسها، الأربعاء الماضي، في مسيرة احتجاجية جابت مجموعة من شوارع المدينة، وتوقفت أمام مقر باشوية المدينة، مطالبين بتحسين جودة المواد الغذائية المقدمة للزلاء، وبحث سبل توفيرها. وقد استقبل باشا المدينة، ممثلين عن تلاميذ أخصاؤا إضرابا عن الدراسة لمدة ثلاثة أيام، احتجاجا على ترمي المواد الغذائية. وقد بسط التلاميذ الذين استقبلهم باشا المدينة، كل المشاكل التي تؤثر على عطائهم الدراسي، وأبرزها الوضع بالنسبة الداخلي.

محمد العوال (أسفي)

121 تلميذا بفاس يستعملون تقنيات "برايل"

يوفر المركز الاجتماعي التربوي للمكفوفين في حي طريق صفرو بمدينة فاس، الإيواء والدراسة لحوالي 121 تلميذا وتلميذة من مختلف السنوات الدراسية، وفق المناهج التربوية المعتمدة من قبل وزارة التربية الوطنية في مختلف مؤسساتها التعليمية. وتسفيد زيارته ونزله المنتمون إلى مختلف أقاليم جهات فاس بولمان وثابة الحسيمة تاونات وكناس تافيلالت، من دروسهم بطريقة برايل، في مواد التعليم الأصيل دون المواد العلمية.

6

المعاق بين غلو الخطاب وبؤس الواقع



إن الإعاقة شلل في إمكانات الإنسان عن القدرة على الحركة، كان تصاب مختلف أطرافه أو بعضها، وهي تعطيل لقراته المختلفة؛ كان يعطل بعض أو جزء من إمكاناته العقلية، أو أن تتوقف بعض من حواسه كالسمع أو البصر أو الشم عن العمل، أو أن يخلل الجهاز الصوتي فيفقد القدرة على التواصل، كل هذه العوامل أو بعضها تجعل المعاق شخصا في حاجة إلى رعاية خاصة، بحيث يحتاج إلى معاملة تناسب نوع الإعاقة ودرجة حدتها عملا على إدماجه في مؤسسات المجتمع التربوية أو التعليمية أو المهنية بشكل يهيئه للانخراط الإيجابي في المجتمع الذي ينتمي إليه في استقلال بشخصه واعتمادا على ذاته، فإلى أي حد يجد الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة تلك الرعاية والعناية المخصوص عليها في المواقف الدولية وفي القوانين المحلية، مما يسعفهم في الاندماج في المجتمع والتخلص من عوامل الإحباط والإحساس بالتمييز؟

6

أطفال في وضعية إعاقة حركية داخل المؤسسات العمومية

تتوزع الأقسام الخاصة بالأطفال ذوي الحاجات الخاصة المدمجة باكاديمية جهة سوس ماسة درعة، حسب نوع الإعاقة، بست نيايات بالجهة على خمسة أنواع للإعاقة. وتفيد الإحصائيات الرسمية أن الإعاقة الذهنية تشكل أكبر نسبة من هؤلاء، حيث بلغ عددهم 21 حالة، ست منها بنياية أكادير إداوتنان، وأربعة بتارودانت. وبلغ عدد هؤلاء الأطفال بالأقسام المدمجة 29 حالة من ذوي الإعاقة المختلطة والإعاقة السمعية والإعاقة الذهنية والإعاقة البصرية والإعاقة الحركية، منها 27 حالة مدمجة بسلك التعليم الابتدائي، عشر منها تتعلق بالإعاقة المختلطة، و11 بالإعاقة الذهنية، فيما لا توجد سوى حالتين للتعليم الثانوي بتارودانت ترتبطان بالإعاقة السمعية والذهنية.

7

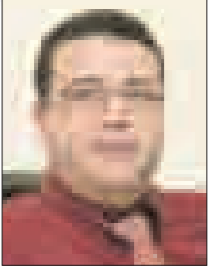
14

توصلت إدارة الثانوية الإعدادية سيدي عبد الكريم بمدينة أسفي بفاتورة استهلاك الماء الصالح للشرب بقيمة 14 مليون سنتيم. واستغربت الهيئة الإدارية والتعليمية بهذه المؤسسة التربوية الرقم الذي تحمله الفاتورة، وطلبت في بادئ الأمر أن هناك خطأ أو خلطا أو ما شابه ذلك، وأن الفاتورة تخص أحد المعامل. وعند الاستفسار والاحتجاج لدى المصالح المختصة التي قامت بالبحث والتحري في الموضوع، تبين أن فاتورة الاستهلاك تخص فعلا المؤسسة، ليتضح في الأخير أن تسريبات مائية في باطن الأرض وراء ارتفاع مبلغ فاتورة استهلاك الماء، وكشفت المصادر أن سبب التسريبات يعود إلى تصدعات بالأنابيب الأرضية نتجت عن بعض اشغال صيانة قنوات الصرف الصحي.

حسن الرفيق (أسفي)

حجر الزاوية

معاقون



عبد الله نهاري

مازال موضوع تعليم المعاقين، أو ذوي الاحتياجات الخاصة، يشكل إحدى النقاط المظلمة في مسار إصلاح المنظومة التربوية. فرغم أن المغرب صادق على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بهذه الفئة من المجتمع، إلا أن المكاسب مازالت ضئيلة، والتمييز مازال قائما.

لقد بينت دراسات واستطلاعات قامت بها عدة جهات، حكومية وجموعية، قبل سنتين تقريبا، أن أكبر عائق يوقر بال المعاقين هو وضعيتهم داخل المؤسسات التعليمية، ما دفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات للقضاء على هذه المشاكل، خصوصا في التعليم العمومي. إلا أن ما تم تحقيقه إلى حدود الآن، مازال لم يرق إلى الطموحات، بالنظر إلى ازدياد الطلب أمام ضعف الموارد المالية المخصصة لتمدرس الأطفال المعاقين.

فالأرقام الرسمية تؤكد أن وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي تشرف على قرابة 430 قسما للأطفال المعاقين بالمدارس العمومية في مختلف الأكاديميات الجهوية. وتستقبل هذه الأقسام قرابة 5000 تلميذ. وهي أرقام هزيلة جدا، إذا استحضرتنا أن عدد الأطفال المعاقين بالمغرب يتجاوز 230 ألفا، لا يستفيد منهم من الدراسة إلا الثلث تقريبا.

وتجاوز هذه المعوقات، قامت الحكومة بصياغة خطة تمتد من 2007 إلى 2012 تهدف إلى تحسين تعليم الأشخاص المعاقين في المستويات الدراسية الثلاثة الأولى. وتم التخطيط لكي يساعد هذا البرنامج في معالجة أفة القاع المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة، والإقصاء الاجتماعي الذي يعانيه الأطفال المعاقون داخل المؤسسات التعليمية. غير أن الأصداء تشير إلى محدودية ما تم إنجازه بسبب التباطؤ أحيانا واللامبالاة أحيانا أخرى.

لكن ما يجب الانتباه إليه أكثر هو تصميم المدارس، بحيث تتلاءم وحاجيات المعاقين، وذلك بتوفيرها على ولوجيات، إلى جانب تكوين الأساتذة تكوينا خاصا، وتخصيص مواد التدريس الملائمة.

إن الحاجة ماسة أيضا إلى الرفع من عدد الفصول المخصصة للأطفال المعاقين في المدارس العادية، وتوطين هذه الفصول في مناطق جغرافية تشهد كثافة المدارس مرصعة وتعاوي الفقر والتمييز، مع ضرورة نهج سياسة إنسانية تقوم على مبادئ التنمية الإدماجية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان وعدم التمييز. فالواقع أثبت أن محدودية قوانين الرعاية الاجتماعية بالمغرب، والنصوص الصاحبة لها، في ضمان حقوق الأشخاص المعاقين، واستمرار مظاهر الإقصاء والتمييز اللذين تعانينهما هذه الفئة، عوامل تفرض ضرورة إخراج نص قانوني يستجيب لمطالبات الإدماج الاجتماعي، وأحسن مكان ينطلق منه التحسيس بهذا الجانب هو المدرسة.

الدمج المدرسي للمعاق وتكافؤ الفرص

إكراهات عديدة تعوق تجربة "الأقسام المدمجة" وغياب منهاج موحد صالح لذوي الاحتياجات الخاصة



وجدت كل من وزارة التربية الوطنية وكتابة الدولة المكلفة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، قبل تسع سنوات تقريبا، نفسيهما مضطرتين لاعتماد تجربة الدمج المدرسي على أساس مبدأ تكافؤ الفرص وتوفير تعليم للجميع تماشيا مع ما دعت إليه منظمة اليونسكو والعديد من الدول النامية والمتقدمة، وأخذتا على عاتقهما مسؤولية تعميم شبكة الدمج المدرسي بالحدود تداريب لأوطري الأقسام المدمجة بالتكوين المستمر من أجل تمكينهم وإحاطتهم بكل خصائص الإعاقة الذهنية والحركية والعاطفية واللغوية، بالإضافة إلى الاضطرابات على

الصباح

قلة الأطر تعوق إدماج المعاق في المنظومة التربوية

نيابة الفداء مرس السلطان تضم 6 مؤسسات تعليمية بها 8 أقسام مدمجة

بشكل عام، مثل تعليمهم كيفية الاعتماد على أنفسهم في ما يتعلق بعمليات البيع والشراء واستعمال النقود.

ويشار إلى أن نيابة الفداء مرس السلطان، تضم 6 مؤسسات تعليمية تضم في مجموعها 8 أقسام مدمجة بها ما يقارب 80 تلميذا، وفي السياق ذاته أشارت جميلة مفتاح، مكلفة بإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة بالتعليم الأولي بنيابة الفداء، إلى أن نيابة كانت أصدرت مذكرة سنة 1997 (رقم 134) موضوعها خلق أقسام مدمجة لهذه الفئة مع القيام بإحصائهم في نيابة ومحيطها، وواجهت العملية عدة صعوبات تمثلت في أن المعطيات التي تم جمعها لم تكن دقيقة، بحكم أن عملية الإحصاء لم تعتمد على أية خبرة طبية، لكن في مقابل ذلك تم التنسيق مع الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة وتنظيم ندوات تحسيسية في الموضوع. ولم تفت المكلفة بالأقسام المدمجة بالنيابة الإشارة إلى أن قلة الأطر المختصة، إن لم يكن انعدامها، يجعل تطبيق المذكرات الوزارية الداعية إلى الإدماج أمرا شبه مستحيل، ودعت في المقابل إلى المزيد الانفتاح على فاعلين ومتدخلين آخرين قصد تحقيق الإدماج المنشود.

عزيز المجذوب

آخرين، قامت الصباح بزيارة لبعض المؤسسات التعليمية بنيابة الفداء مرس السلطان بالدار البيضاء، للوقوف على الأجواء التي تمر فيها عملية تمدرس الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وكان النموذج من مدرسة "الفداء المختلطة" التي أحدث بها قسمان مدمجان منذ 2000، يضمنان مزيد من 20 تلميذا يعانون إعاقات أغلبها متعلق بـ التثقل الصبغي والتخلف الذهني وفي هذا الصدد صرح حسن بوسلي، إطار تربوي ومعلم بالمدرسة نفسها، أن التركيز على هذين النوعين من الإعاقة راجع إلى إمكانية تحقيق التواصل مع هذه الفئات، وأضاف أن الهدف الأساسي من وراء العناية بهذه الفئة، هو تهييء هؤلاء الأطفال (التلاميذ) للاندماج وسط المجتمع عبر تمكينهم من مجموعة من المهارات التي تؤهلهم للتكيف مع الحياة العادية، من خلال إكسابهم الثقة في النفس وفي المحيط الذي يعيشون فيه.

وقال بوسلي إن الجهود التي قامت بها الأطر التربوية، رغم قلة الإمكانيات، أنت بنتائج إيجابية، تمثلت في تمكين العديد من التلاميذ من الاندماج كليا من الدراسة بصفة عادية مع التلاميذ الأسوياء، ولا يتم التركيز فقط على تاهيلهم تعليميا فقط، بل أيضا إكسابهم مجموعة من المهارات التي تساعدهم في الحياة

يمكن القول إن الاهتمام التربوي بمسألة إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة داخل المنظومة التعليمية، بدأ متأخرا، شيئا ما، في المغرب، وكانت جمعيات المجتمع المدني هي السبابة دائما إلى طرح هذا الموضوع وبالتالي الاهتمام بهذه الفئة التي اعتبرت يوما طرفة العين للمجتمع وأنها حالات ميؤوس منها لا سبيل إلى تحقيق التواصل معها داخل المجتمع وبالتالي إدماجها داخل المؤسسات التعليمية.

وظهرت رسميا أولى اهتمامات الوزارة الوصية بمسألة إدماج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في النسيج المجتمعي، بداية التسعينيات من القرن الماضي، في سياق تطبيق القواعد الموحدة لتكافؤ الفرص لصالح الأشخاص المعاقين التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20 دجنبر 1993. وشكلت المذكرة الوزارية رقم 104، نقطة الانطلاق بالنسبة إلى الاهتمام بهذه الفئة، وموجب هذه المذكرة يتم السماح للأطفال المعاقين بالمتمدرس سواء بالأقسام العادية، أو الأقسام المدمجة التي أحدثت لهذا الغرض. وللوقوف على مدى فعالية الإجراءات المتخذة من طرف الوزارة أو الجهود التي تم القيام بها بتنسيق مع متدخلين وفاعلين

اعتداء

وضعت استاذة بالتعليم الخاص شكاية (تحت رقم 191/09) لدى ش. بتاريخ 19 يناير 2009 لدى السيد وكيل جلالة الملك بالمحكمة الابتدائية بالجديدة، تتوفّر الصباح على نسخة منها، تقول فيها، إنها تعرضت لاعتداء شنيع من طرف صاحبة مؤسسة تعليمية خاصة وزوجها. وأضافت المعنية بالأمر، أن المشتكى بهما أنها لا عليها بالضرب والسب والذف، مستغلين عدم وجود المعلمات والتلاميذ بالمؤسسة. وقد حصلت الأستاذة على شهادة طبية مدتها 20 يوما قابلة للتجديد، تثبت مخلفات الضرب الناتج عنه رضوض وكدمات في جسدها، وطلبت وكيل الملك باستدعاء المشتكى بهما وفتح تحقيق دقيق في الموضوع من طرف الضابطة القضائية وإحالتها على العدالة.

أحمد ذو الرشد (الجديدة)

هبة

استفادت مجموعة مدارس أخلافة بأقليم تاونات، من 20 حاسوب وطاولة هبة من الشبيبة الاستقلالية وضعت رهن إشارة 150 تلميذا وتلميذة وهياة التدريس وجمعية آباء وأولياء التلاميذ المؤسسة. واختبرت هذه المجموعة للاستفادة من هذه المبادرة الأولى من نوعها لهذه الحياة السياسية بالإقليم، اعتمادا على مراجعة الإحصاء الخاص بالخصائص في الجماعات الحلية وليس لاعتبارات سياسية أو حسابات ضيقة كما قال عبد الله البقالي في كلمته في حفل توزيعها. وكان فرع الشبيبة الاستقلالية بباريس نظم، في وقت سابق، حفلا خاصا لتجميع هذه المساعدة على شكل عشاء بتعاون مع الجمعية الفرنسية أورش بلا حدود. قبل العمل الأسبوع الماضي على منح المجموعة المدرسية المذكورة تلك الحواسيب في حفل حضره ثلثة من نشطاء المنظمة وكاتبها الوطني عبد الله البقالي وممثلين عن فرعها بباريس، في الوقت الذي اعتبرت هذه المبادرة "مهمة" لنقل التكنولوجيا إلى العالم القروي ودعم القدرات التلاميذية.

تقانات

عقد النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية بتاونات بين 2 و4 فبراير الجاري لقاءات تواصلية مع المفتشين ومديري المؤسسات التعليمية بالإقليم، لشرح 23 مشروعا للبرنامج الاستراتيجي بين السنة الحارثة و2012، تمحورت حول 4 مجالات تهم التحسين الفعلي للإمارة التعليمية إلى غاية 15 سنة وحفز روح المبادرة والتميز في الثانوي التأهيلي والجامعة ومواجهة الإشكالات للمنظومة التربوية وسائل النجاح. وأكد بلاغ للنيابة أن نائب الوزارة نكر خلال هذه اللقاءات بالمرآحل المتبعة لتنفيذ هذه المشاريع وكيفية أجزائها على مستوى النيابة الإقليمية بتاونات، قبل تقديمه عرضا حول تقديم الأداء المهني لموظفي التعليم المدرسي وكيفية تفعيل شبكة التقييم وموضوعيتها. وأوضح أن النائب طالب المديرين والمفتشين بعقد لقاءات تواصلية مع المدرسين لإطلاعهم على هذه الشبكة ومناقشتها حتى يتسنى تطبيقها ميدانيا بشكل سليم ويون صعوبات.

إضراب

سطرت الكتابة الوطنية للجامعة الوطنية لموظفي التعليم (إ. و. ش) برنامجا احتجاجيا بين 9 و13 فبراير الجاري تحت شعار "حتى لا ننسى ثغرات النظام الأساسي مصدر مأسى الأسرة التعليمية"، احتجاجا على تجاهل الحكومة لتنفيذ مقتضيات اتفاق فاتح غشت 2007. ويتم، بالنسبة، توقيع عرائض للمطالبة بمعالجة ثغرات النظام الأساسي، وتقديم عروض وندوات حول هذه الثغرات ومآل الحوار الاجتماعي والقطامي. ومن أهم الثغرات برأي النقابة المذكورة، الرفع من نسبة الحصص المخصص للترقية وتحديد سقف لسنوات الانتظار، وإجراء ترقية استثنائية للأفواج من 2003 إلى 2009 حتى تجازر التراكمات التي خلفتها الكوتا المقتعة، وإقرار الترقية بالاشهاديات دون قيد أو شرط، وتحديد ساعات العمل الأسبوعية مع التراجع عن الساعات التضامنية، وتحديد الاستفادة من قاعة 6-15 للترقي بالاختيار وتعميمها، وتقليص سنوات اجتياز الامتحان المهني من 6 إلى 4.

حميد الأبيض (فاس)